المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية

العدد العاشر - يناير 2017م

تدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية (تصور مقترح)

خالد أحمد محمد عسيري
قسم التربية، كلية التربية، جامعة الملك خالد

المستخلص

أصبح الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام من الموضوعات المعاصرة التي تنال اهتماماً كبيراً من قبل مسئولي التعليم، إضافة إلى اهتمام هذه المؤسسات التعليمية بالتعرف علي معايير الاعتماد الدولية، ومداخل تطبيقها في مجال الاعتماد المدرسي بمؤسساتنا التعليمية بالمملكة، وتنبع أهمية هذا البحث من أهمية وضرورة الاعتماد المدرسي، وضرورة تدعيمه ويسعي البحث الحالي إلي وضع تصور مقترح لتدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية، حيث قام الباحث بعرض مجموعة من التجارب الدولية في هذا المجال، للاستفادة منها في الاعتماد المدرسي بالمؤسسة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعد من أكثر المناهج ملائمةً لتحقيق أهداف هذا البحث، وقد أكدت الدراسة علي أنه يلزم لتدعيم معايير الاعتماد المدرسي استخدام التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تم بناء عليها وضع تصور مقترح وأوصت الدراسة بضرورة التخطيط الجيد لتوفير المتطلبات المادية والبشرية من أجل التطبيق الفعال للإدارة الإلكترونية في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة الالكترونية، الاعتماد المدرسي، التعليم العام، معايير الاعتماد.

Abstract:

The school accreditation at the general education institutions one of the contemporary topics that are of great interest by officials of education, in addition to the attention of these educational institutions to learn about the international accreditation standards, and the entrances to be applied in the area of the accreditation of our educational institutions in the kingdom. The importance of this research stems from of the importance of and the need for the school accreditation, and the need to consolidate it. The current study tries to develop a proposal to strengthen the school accreditation standards in the light of the contemporary applications of electronic administration at the institutions of public education in Saudi Arabia, where the researcher has introduced a range of international experiences in this sphere, to take advantage of them in school accreditation at the institution, the researcher used the descriptive approach, one of the most appropriate approaches for the achievement of the goals of this study. the study emphasized that it is necessary to strengthen the school accreditation standards using the contemporary applications of electronic administration at institutions of public education of Saudi Arabia, The study concluded a set of conclusions which were based on a vision of the proposal of the study recommended the necessity of good planning and to provide physical and human requirements for effective application of electronic administration in strengthening the school accreditation standards in the public educational institutions of Saudi Arabia.

Key Word:

Electronic Management, School Accreditation Public education, Accreditation Standards.

أولاً - الإطار العام للبحث :

المقدمة:

مع بدايات القرن الحادي والعشرين، حدثت طفرة هائلة في المجال التكنولوجي على المستوى العالمي، ترتب عليها ضرورة استخدام جميع المؤسسات لأنماط إدارية حديثة تواكب هذا التطور التكنولوجي. وبرز من بين هذه الأنماط ما أصبح يعرف بالإدارة الإلكترونية التي مكنت الكثير من المؤسسات، ومنها المدارس من معالجة وثائقها وعملياتها الإدارية بطريقة إلكترونية، أدت إلى انحسار المعاملات الورقية، والتخلي عن أساليب الإدارة التقليدية لتحل محلها الإدارة الإلكترونية.

وفي هذا المضمار اعتبرت الإدارة الإلكترونية مدخلا معاصراً لتجويد أداء العمل بالمدرسة عن طريق استخدام أساليب إلكترونية جديدة تتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة ، فالإدارة الإلكترونية لها آثار واسعة لا تنحصر فقط في بعدها التكنولوجي المتمثل في التكنولوجيا الرقمية، وإنما أيضاً في بعدها الإداري المتمثل في تطوير المفاهيم والوظائف الإدارية، فهي تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التخطيط والتنظيم والمتابعة الإدارية، وكذلك التفويض والتمكين الإداري وتحسين فاعلية الأداء واتخاذ القرار. وبوجه عام يمكن القول بأن تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة المؤسسات التعليمية سوف يمكن أفراد الجهاز التعليمي من التحكم بشكل أكبر في تفعيل العمليات والأنشطة التعليمية بها.

ونتيجة للتوقعات المجتمعية من التعليم وعوائده في مجال تحقيق المزيد من التقدم والتطور أصبحت عملية زيادة فاعلية أداء، وجودة العملية التعليمية خياراً استراتيجياً ومطلباً وطنياً، وفي هذا المجال يؤكد الغامدي وعبدالجواد (2010م، ص 88) بأن تغيير وتطوير عناصر النظام التعليمي بمؤسسات التعليم العام السعودية وما يتضمنه من تطور المناهج الدراسية، وأساليبها، وطرقها يعد مطلباً وطنياً أكثر من أي وقت مضى ؛ كي نعمل على تطوير قدرة هذا النظام التعليمي في التعامل مع التطور المذهل في المعرفة المتجددة، والعلوم التقنية المتسارعة، والمساهمة في التطورات العالمية، وذلك عبر منجزات تربوية تستوعب الاحتياجات القائمة، والمتوقعة عبر الزمن.

وفي سياق الاهتمام بضمان الجودة بمؤسسات التعليم العام السعودية يأتي مدخل الاعتماد كأحد المداخل الحديثة في هذا المجال، حيث يشير حسين (1426 هـ، ص 171) إلى أن الاعتماد المدرسي وسيلة من وسائل ضمان الجودة، كما يُنظر إلى الاعتماد على أنه نوع من المراجعة الشاملة، والتقويم المستمر للمؤسسة التعليمية , والخيار الأمثل الذي يضمن التأكد من أن التعليم يتجه الوجهة الصحيحة، وأنه يحقق غاياته بكفاءة وفق معايير محددة ومتفق عليها، الأمر الذي يبرز أهمية العمل بضمان الجودة من خلال البحث عن معايير للاعتماد المدرسي. وفي هذا المجال يذكر صائغ (2007م، ص4) أن نظام الاعتماد يعمل على القيام بمجموعة من الأنشطة، والإجراءات، والمقاييس، والمعايير المستخدمة في فحص، وتقييم المؤسسات التعليمية، وبرامجها للتحقق من استيفاء الشروط، والمقومات الأكاديمية، والتنظيمية والإدارية التي تتضمن تحقيق رؤية، ورسالة، وأهداف هذه المؤسسات في مجالات التعليم والتعلم بشكل يتلاءم مع مستويات الجودة المتفق عليها عالمياً.

ومن ثم يأتي هذا البحث متوافقاً مع التوجهات الحديثة الداعية لتجويد المخرجات التعليمية من خلال الاهتمام بتدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية.

مشكلة البحث:

تسببت التطورات العلمية على مستوى العالم - خاصة مع بداية الألفية الثالثة - في ظهور ما أصبح يُعرف بالإدارة الإلكترونية، والتي يُنظر إليها على أنها فلسفة إدارية حديثة فرضتها الثورة الرقمية وتوجهات العولمة، وقد تكاثفت هذه العوامل في تقديم عدد من المبررات التي دعت إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية تبعا لمتغيرات العصر وتحدياته، ولقد أجمع العديد من البحثين على أن هناك كثيرا من المبررات التي دعت إلى التحول نحو الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العام يمكن تلخيصها فيما يلي (زيتون، 2004م، عزمي، 2008م ,Brown, et.al. 2005):

- التسارع في الثورة التكنولوجية والمعرفية التي فرضت نفسها على مختلف مجالات الحياة الإنسانية، ومن بينها قطاع التعليم، إلي جانب التكيف مع متطلبات البيئة المحيطة بالمدرسة.

- الانفتاح والتكامل بين المجتمعات الإنسانية، ذلك الانفتاح الذي أوجدته عولمة الإعلام من خلال الثورة التكنولوجية، ومحاولات الربط بين أفراد المجتمع الإنساني ككل من خلال شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني، وما إلى ذلك من أدوات رقمية، إضافة إلي التحول نحو التعليم الإلكتروني، وظهور ما يسمى بالمدارس الذكية داخل المؤسسات التعليمية.
- الاستجابة لتحقيق ضرورات التواصل المستمر بين العاملين في القطاع التربوي مع اتساع نطاق العمل وتشعب تخصصاته، ومن ثم أصبحت شروط التوظيف الحالية تشترط على المتقدم للعمل في مؤسسات التعليم العام فهم التكنولوجيا الحديثة وكيفية التعامل معها، وتطويعها في حل المشكلات الإدارية والتربوية بفعالية نظراً لازدياد عدد الطلاب، والقوى البشرية العاملة في المدرسة، وقد استدعي هذا الأمر وجود نظام إلكتروني يسهل التعامل معهم.

وفي هذا السياق وزيادة الاهتمام بتجويد مخرجات التعليم أوصت العديد من الدراسات بتبني ممارسات الاعتماد المدرسي، مع توفير متطلبات تطبيق معاييره، فعلى سبيل المثال أكدت دراسة الشهري (1434 هـ) على ضرورة العمل على الاستفادة من الجهود، والتجارب العالمية لإنشاء هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتعليم العام، إضافة إلى ما دعا إليه مكتب التربية العربي لدول الخليج (2011م) بضرورة تطبيق المعايير الاكاديمية للمدارس. كما أشار الملحم (1428هـ) إلى الحاجة الفعلية لبرامج الاعتماد، وتطبيقاته في مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

كما أصبح من الضروري استثمار الأساليب والتقنيات الإلكترونية في مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال تسهيل عملية التواصل الإلكتروني بين جميع الأفراد المستفيدين من الخدمة التعليمية، إضافة إلي تسهيل تطبيق الإدارة الإلكترونية وفتح الطريق أمامها نحو النمو والتطوير المهني المنشود.

وعطفاً على الحاجة لتدعيم معايير الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية السعودية من ناحية، ومن ناحية أخري التوجه نحو توظيف واستخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في صناعة القرارات التربوية حول كافة الأنشطة التعليمية، مع ازدياد حدة

المنافسة بين المؤسسات التربوية، وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس المدرسي تحددت مشكلة البحث الحالي في ضرورة البحث عن تدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية.

أسئلة البحث:

تمحور البحث الحالي حول تساؤل رئيسي هو: ما التصور المقترح لتدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية؟

وقد تفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما جوانب تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام؟
2- ما دور الإدارة الإلكترونية في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام؟
3- ما التصور المقترح لدور الإدارة الإلكترونية في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية؟

أهداف البحث:

يسعي البحث الحالي إلي تحقيق ما يلي:

1. تحديد جوانب تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام.
2. التعرف علي التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام.
3. تقديم تصور مقترح لتدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من خلال الرؤي التالية:

1. أهمية الموضوع الذي يتناوله البحث الحالي، وهو الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام، وضرورة تدعيمه، والذي أصبح من الموضوعات المعاصرة التي تنال اهتماماً كبيراً من قبل مسئولي التعليم، إضافة إلى اهتمام هذه المؤسسات التعليمية

بالتعرف علي معايير الاعتماد الدولية، ومداخل تطبيقها في مجال الاعتماد المدرسي بمؤسساتنا التعليمية بالمملكة.

2. أهمية عرض التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية.

منهج البحث:

إن طبيعة المشكلة البحثية هي التي تحدد طريقة اختيارها لمنهجيتها البحثية وعليه فقد تم اختيار المنهج الوصفي الذي يعد من أكثر المناهج ملائمةً لتحقيق أهداف هذا البحث، وذلك لأن المنهج الوصفي هو نوع من البحوث الذي لا يقف عند حد جمع البنية المعرفية وتنظيمها، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها وتفسيرها ومقارنتها سعياً للوصول إلى تعميمات ذات مغزى تؤدي الى تقدم المعرفة في مجال البحث المراد إجراؤه (فان دالين، 2007م، ص326).

مصطلحات البحث:

1- معايير الاعتماد المدرسي:

بداية، فقد عرف مكتب التربية العربي لدول الخليج (2011م، ص 15) الاعتماد المدرسي بأنه "عملية للتأكد من قدرة المدرسة على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وذلك من خلال تحقيق حد أدنى من الجودة - إن لم يكن التحقيق الكامل لها - للمواصفات والشروط المتعارف عليها التي يجب أن تتوافر في المدارس المشابهة لتتمكن من القيام بعملها". أي أن الاعتماد المدرسي يعني عملية تقويمية لأداء المدارس بواسطة مؤسسات مستقلة من خلال معايير محددة سلفاً وكافية للوقوف على مستوى الأداء والجودة.

أما معايير الاعتماد المدرسي فقد عرفها شريف (2011م، ص 146) بأنها "محكات تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية متخصصة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي"، بينما عرفتها عاشور (2013م، ص 76) بأنها مواصفات مقننة، وقابلة للقياس، تعطى مؤشرات معترف بها لمستوى المؤسسة أو البرنامج المخصص.

وفي ضوء ما سبق فقد تم تعريف المعايير علي أنها مؤشرات وأدلة محددة بدقة يتم استنتاجها من الرؤي التنظيرية المعيارية العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل الوصول إلى مستوى متقدم من الأداء المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية.

2- التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية:

عرف العريشي (2008م: 22) الإدارة الإلكترونية بأنها: "تطبيق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة هياكل الإدارة التعليمية لتنفيذ كافة الأعمال بها إلكترونيا". أما الشهري، (1433هـ: 29) فقدم تعريفاً لها بأنها: "توظيف القيادات الإدارية لوسائل التقنية الحديثة في تنفيذ وظائف الإدارة المختلفة من تخطيط وتنسيق وتنظيم وتوجيه ورقابة".

ومن ثم فإن الإدارة الإلكترونية هي عملية قائمة على استخدام وسائل التقنيات والمعلومات الحديثة في تسيير كافة الأعمال والأنشطة اختصارا للوقت والجهد والمال المبذول في الأداء المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية.

وقدم العمري(2003م:7) مفهوماً للمقصود بمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية علي أنها

" كل ما هو ضروري ومطلوب من الأشياء المادية والمعنوية في الجوانب الإدارية والأمنية بحيث يتحقق بعد توفيره في العملية الإدارية إمكانية تنفيذ كافة الأعمال المطلوبة بأساليب تقنية حديثة وآمنة تساعد على نجاح برامج الإدارة الإلكترونية".

ومن ثم، وتحديداً فهي تعني هنا - وفي مجال البحث الحالي - أنها مجموعة الأشياء الأساسية التي تسهم في التغلب على صعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية من أجل تدعيم معايير الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية السعودية من أجل الوصول إلى أداء إلكتروني متميز في مجال الأنشطة التعليمية والتعلمية والإدارية فيها، وخاصة بمؤسسات التعليم العام، السعودية.

3- التصور المقترح:

تباينت الآراء حول مصطلح (تصور مقترح)، فهو من ناحية يعني (نموذج) يقبله فرد، أو مجموعة أفراد، ومن وجهة نظر أخرى فهو يعني (بناء فكري)، كما ورد بدراسة (خضر، 2014م). هذا والبحث الحالي يتبني وجهة نظر حول معني التصور المقترح علي أنه بناء فكري له أسسه وإجراءاته وآليات ضبطه، إذ يعتمد تعريف التصور المقترح علي أنه مجموعة التوصيات التي

يتوصل إليها حول إشكالية تدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية، حيث يتم بناء هذا التصور المقترح في هذا المجال من خلال اللجوء إلي استنتاج أهم التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية، والتي تدعم كل معيار من هذه المعايير.

ثانياً - الإدارة الإلكترونية: الأبعاد والتطبيقات المعاصرة بالمؤسسات التعليمية

تعد الإدارة الإلكترونية في التعليم نمطاً جديداً من أنماط الإدارة التعليمية، ترك آثاره الواسعة على المؤسسات التربوية ومجالات عملها، واستراتيجياتها، ووظائفها. والواقع أن هذه التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل بالتكنولوجيات الرقمي ة، وإنما تعود أيضاً إلى البعد الإداري المتمثل في تطوير المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة، وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض، والتمكين الإداري (إدريس، 2005: 161).

وينقسم مصطلح الإدارة الإلكترونية إلى قسمين، أولهما الإدارة: وهو ما يعبر عن نشاط إنجاز الأعمال من خلال جهود الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة، وثانيهما الإلكترونية: وفيها يتم إنجاز النشاط من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية المختلفة.

وقد أوضح (نجم، 2008 م:18) تتبع تطور الإدارة الإلكترونية من خلال ما يلي:

- الانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات.
- الانتقال من الإدارة المباشرة إلى الإدارة عن بعد.
- الانتقال من التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي.
- الانتقال من قيادة الآخر إلى قيادة الذات

ويرى (Draft, 2000: 19) أن الإدارة الإلكترونية امتداد لتطوير الفكر الإداري وللمدارس الفكرية عبر أكثر من قرن من الزمان ابتداءً بالمدرسة الكلاسيكية في النموذج البيروقراطي المثالي لماكس فيبر، والإدارة العلمية لفريدرك تايلور، ووظائف الإدارة لهنري فايول إلى مدرسة العلاقات الإنسانية لإلتون مايو، إلى المدخل الكمي لمدرسة النظم، ثم المدرسة الموقفية، ثم المنظمة المتعلمة، وأخيراً الإدارة الإلكترونية.

- **مفهوم الإدارة الإلكترونية:**

تبدو الإدارة الإلكترونية للبعض وكأنها جاءت مع الإنترنت الذي بدأ استخدامه التجاري وأيضا للأغراض العامة في منتصف التسعينات بعد استخدامها لفترة طويلة لأغراض عسكرية إقليمية، إلا أن الأمر قد يكون كذلك على الأقل من زوايا معينة، فأتمته المكاتب وأوجدته منذ أكثر من عقدين من الزمن في الآلات (كالهاتف والفاكس والماسح الضوئي وغيرها)، كما أن الرقابة الرقمية بالحاسوب والتصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب والتصنيع المتكامل بالحاسوب وتطبيقات الذكاء الصناعي في الإنتاج والخدمات، كلها نماذج لإحلال الآلة والأنظمة الآلية والحاسوبية في الإدارة محل العاملين في الأنشطة التشغيلية ومحل المديرين في التوجيهات والتعليمات الآلية استناداً على برمجة مسبقة، وكل هذا حدث في العقود السابقة على الانترنت (نجم، 2008م: 14).

هذا ويقصد بالإدارة الإلكترونية أنها " تلك العملية الإدارية القائمة على الإفادة من الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه، والرقابة على الموارد، والقدرات الجوهرية للمنظمة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهدافها " (نجم،2008م: 127).

كما يشير البعض إلى أن الاهتمام بالإدارة الإلكترونية ظهر بعد الانتهاء من مواجهة توافق الأجهزة والبرامج مع مشكلة عام، إذ توجهت معظم البلدان متمثلة في حكوماتها نحو الاستخدام الأمثل لتقنيات الاتصال، واستغلالها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المجال يرى بعض البحثين أن الإدارة الإلكترونية تكنولوجيا موجهة للإدارة أكثر من كونها إدارة موجهة لتكنولوجيا (Goldsmith & Clock , 2002: 37).

وقد أختلفت الآراء والاتجاهات حول مفهوم الإدارة الإلكترونية، فمن هذه الآراء من ترى أنه مصطلح حديث ظهر نتيجة الثورة المعرفية في المعلومات الاتصالات التي عمت سماء العالم الذي نعيش فيه، وخصوصاً بعد ظهور ما يسمى بمفهوم الثورة الرقمية، وكنتيجة لحداثة هذا المصطلح واستخداماته بين مختلف القطاعات التربوية والتعليمية، وخاصة ظهوره بمسميات متعددة كالإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية والحكومة الرقمية.

كما يري البعض الآخر أن الإدارة الإلكترونية هي المظلة الكبيرة التي تتفرع عنها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، وكذلك الحكومة الإلكترونية والتعلم الالكتروني، وبالتالي نجد أن الإدارة الإلكترونية أشمل وأعم (النمر، وآخرون، 2006م: 417). وهي تعني ايضاً أنها: الإفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات في تيسير سبل أداء العمل الإداري المدرسي بتغيير وسبل تقديم الخدمات والمعلومات من الأسلوب الروتيني الممل، إلى أسلوب يدار بواسطة الحاسب الآلي (الباز، 2003م: 20). كما أنها ميكنة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية بالاعتماد على المعلومات الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين، والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة لربطها مع الحكومة الإلكترونية لاحقاً (السالمي، 2003 م: 20).

ويري البحث الحالي أن الإدارة الإلكترونية في التعليم هي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري التقليدي العادي من إدارة يدوية ورقية إلى إدارة باستخدام الأجهزة الإلكترونية والتكنولوجية وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية ومعرفية وعقلية عليا قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل جهد وتكاليف.

- **أهداف الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية:**

تتمثل الأهداف الأساسية للإدارة الإلكترونية في تحقيق ما يلي (الهادي، 2005م: 124):

- محاولة إعادة هيكلة المؤسسات التربوية التقليدية الحالية لتحسين الأداء الإداري التقليدية المتمثل في كسب الوقت وتقليل التكلفة اللازمتين لإنجاز المعاملات وفق تطور مفهوم الإدارة الإلكترونية.
- إعادة النظر في الموارد البشرية المتاحة للمؤسسات التربوية والعمل على رفع كفاءتها ومهاراتها التكنولوجية لربط الأهداف المنشودة للإدارة الإلكترونية بالأداء والتطبيق.
- تقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحريرها لكي تستجيب ومتطلبات الخدمة اللازمة بالحجم والنوعية لتحقيق الخدمات للإدارة الإلكترونية.

- وقد تطرق بعض المفكرين إلى أهداف الإدارة الإلكترونية في التعليم وما يمكن أن تحققه للجمهور، وهنا ظهر تصنيف أخر لأهداف الإدارة الإلكترونية كما يلي (حجازي، 2004م، 99- 103):

- تحسين مستوى الخدمات: وذلك عن طريق تجاوز الأخطاء التي قد يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله وخصوصاً بما يتعلق بالمؤسسة التربوية.
- التقليل من التعقيدات الإدارية: وذلك من خلال التقليل من البيروقراطية في الإدارة التربوية واختصار مراحل إنجاز المعاملات.
- تخفيض التكاليف: ومن ذلك إمكانية حصول الأفراد على المعلومات والبيانات التي تلزمهم للحصول على خدمة معينة عن طريق شبكة الإنترنت دون أن يكلف نفسه مراجعة المؤسسة التربوية.
- تحقيق الإفادة القصوى للعاملين في المؤسسة التربوية: ومن ذلك إتباع أسلوب موحد للتعامل مع جميع الموظفين في المؤسسة التربوية بما يحقق المساواة في تقديم الخدمة، وكذلك قيام نظام الخدمات الإلكترونية بالعمل على مدار الساعة.

ويرى بكري (2002 م: 46) أن أهم أهداف الإدارة الإلكترونية تتمثل فيما يأتي:

1- أهداف مباشرة يمكن تحليلها وترجمتها إلى مكاسب مادية وتتمثل فيما يلي:

- الإنجاز السريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات التعليمية.
- تقليل مساحات العمل داخل المنظمات التربوية.
- الحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية التربوية.
- إمكانية أداء الأعمال التعليمية عن بعد مما ينعكس على ذلك تقليص الحاجة إلى التنقل وبالتالي تقليل ازدحام وسائل النقل.

2- أهداف عامة غير مباشرة يصعب ترجمتها إلى مكاسب مادية ملموسة مثل:

- العمل الإلكتروني يساعد على التقليل من الأخطاء المرتبطة بالعامل الإنساني مما يكون لإدخال التقنية دور كبير في نجاحها.

- العمل الإلكتروني هو الخيار الحتمي الذي يتيح التوافق مع بقية دول العالم التي تتجه إليه بقوة خاصة المتقدمة منها.
- العمل الإلكتروني يعمل على زيادة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة التربوية بمختلف أنواعها.

ويرى البحث الحالي أن هناك تشابهاً كبيراً بين جميع الآراء المعروضة، وبذلك يحدد أهداف الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التربوية في النقاط الآتية:

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات.
- صغر المكان المجهز لحفظ المعلومات الإلكترونية وخصوصاً تلك المعلومات الخاصة بالطلاب والموظفين في المؤسسة التربوية.
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع الموظفين والشركات والمؤسسات وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وبتكلفة مادية مناسبة دون الحاجة إلى البحث.
- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني.
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية بين الموظفين بالمؤسسة التربوية.
- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع والابتكار في البرامج الإلكترونية في المؤسسة التربوية.
- زيادة حجم التبادلات المعلوماتية بين العاملين بمختلف المؤسسات التربوية الأخرى.
- الحفاظ على سرية المعلومات، وتقليل مخاطر فقدها وخصوصًا ما يتعلق بالتقويم والسجلات والتقارير الوظيفية.
- إلغاء نظام الأرشيف الورقي، واستبداله بنظام أرشفة الكتروني، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق، والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن، والاستفادة منها في أي وقت كان.

- إلغاء عامل المكان، إذ أنها تطمح إلى تحقيق تعيينات الموظفين، والتخاطب معهم وإرسال الأوامر والتعليمات، والإشراف على الأداء، وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة.
- تسهيل إجراء الاتصال بين إدارات المدرية والمنظمات الأخرى والأجهزة الحكومية الأخرى.
- الدقة والوضوح في العمليات الإدارية المختلفة داخل المدرسة.
- تقليل المعوقات التي تواجه وتعيق اتخاذ القرار المدرسي.
- تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية وذلك عن طريق ربط المدرسة بأجهزة إلكترونية.
- التعليم المستمر وبناء المعرفة الجيدة لمختلف الموظفين.
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به.

- **التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية:**

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تزايدت حدة المنافسة بين المنظمات في تطبيق الإدارة الإلكترونية، ومن هنا زادت أهميتها في التعليم بسبب السمات والخصائص التي تميزها عن غيرها. ويذكر أن خصائص وسمات الإدارة الإلكترونية تتمثل فيما يأتي (التكريتي والعلاق، 2002: 111):

- استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات في شتى الأعمال التعليمية.
- كثافة العمليات ومحدودية عنصر العمل.
- تستخدم النظم المتطورة وتبعد عن التنظيمات الجامدة التي تسود الإدارة التربوية التقليدية.
- تتميز بالابتكارية والعالمية والاعتماد على المعرفة كأساس لتنفيذ الأعمال.
- تقلل من التكاليف الباهظة التي تنفقها المدرسة في الملفات والسجلات الخاصة.
- تهتم باكتشاف المشاكل وحلها.
- التركيز على الإجراءات التنفيذية والانجازات.

ومما سبق يتضح أن خصائص الإدارة الإلكترونية في البيئة التعليمية تتسم بالدقة والتميز وهذا ما لا يتوافر في الإدارة التقليدية، فالإدارة الإلكترونية تقدم للعمل التعليمي العديد من المزايا التي تجعله يواكب التغيرات الحديث في هذا العصر وتجنبه من الوقوع في العديد من المشكلات التي قد تقع فيها الإدارة التقليدية. كما ازدادت أهمية الإدارة الإلكترونية، وأصبحت جزءاً أساسياً من واقع الحياة البشرية، بعد أن تطورت نظم المعلومات والاتصالات الدولية والمحلية، وبعد توفير حماية عالية نسبياً للمعلومات على شبكة الإنترنت ؛ حيث أصبحت الإدارة الإلكترونية عنصراً رئيساً في واقع النشاط الإداري المعاصر، ويناقش البحث الحالي في هذا الجزء أهم التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية من خلال مناقشة أهمية الإدارة الإلكترونية على المستوى القومي، إضافة إلي مناقشة أهمية الإدارة الإلكترونية على مستوى المؤسسات التربوية.

أ- التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية على المستوى القومي:

للإدارة الإلكترونية أهمية كبيرة، وتطبيقات معاصرة على المستوى القومي، فهي تقوم بتقديم وتبسيط الكثير من الأشياء، وتمثل بعض هذه الأمور في التالي (داركر، 1999م: 164):

- تحسين الإدارة الإلكترونية للخدمات الحكومية: حيث تعمل الإدارة الإلكترونية على تحسين الخدمات الحكومية وتبسيط إجراءاتها ؛ لتقديمها للمواطنين بما هو ملائم، كما تقوم بفتح قنوات جديدة للاتصال بين القائمين على إدارتها وبين المواطنين؛ مما يحقق الثقة؛ ويزيل الكثير من العوائق والصعوبات القائمة في طريق المواطنين؛ وبالتالي يشعر المواطن بالراحة لما أنجز له.
- تسهم الإدارة الإلكترونية في تحقيق الشفافية: حيث تساعد الإدارة الإلكترونية الموظف للحصول على المعلومات الجديدة عن طريق الاتصال بالمؤسسة التي يعمل بها والمؤسسات الأخرى، كما تساهم في تحقيق الشفافية بين الموظفين عن طريق الأعمال المبذولة لكل موظف في المؤسسة الواحدة.
- تشجيع الاستثمار في التقنية: حيث تتيح الإدارة الإلكترونية الفرص أمام الكثير من المشروعات للدخول والعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة، بعد أن وفرت لها البنية الأساسية لنظام الشبكات وتصميم قواعد المعلومات والبيانات وكل ذلك

يساعد في صقل وتكوين الكوادر الوطنية المتخصصة القادرة على مواجهة التحديات العالمية التي تتمثل في المناقشة في هذه المؤسسات.

- تدعم الاقتصاد الوطني: حيث تستطيع الإدارة الإلكترونية أن تسهم إسهاماً فاعلاً في حل الكثير من الصعوبات التي تعترض حركة الاقتصاد في الدولة وذلك من خلال مزايا المعلومات والاتصالات التي تتسم بها الإدارة الإلكترونية، فمثلاً تمتلك إمكانية الوصول إلى نشر استثماراتها ومزاياها الاقتصادية عن طريق المراسلة بعيداً عن الفوارق الزمنية والمكانية.
- إيجاد فرص جديدة للعمل الحر: حيث تقوم الإدارة الإلكترونية بتيسير وتسهيل وصول الأفراد إلى مراكز الاستهلاك التي يرغبونها، كما أنها تقوم بإتاحة الفرص أمامهم في إنشاء وتشغيل مشاريع صغيرة الحجم عن طريق الاتصال بالأسواق الدولية والمحلية بأقل تكلفة استثمارية ممكنة، ومن أمثلة فرص العمل الحر مشروعات الخدمات، والصناعات الخفيفة، وبرمجيات الحاسب الآلي.

ب- التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بالمؤسسات التربوية:

تقوم الإدارة الإلكترونية على عملية تيسير وتسهيل عمل المؤسسة التربوية من خلال أنظمة جديدة ومتطورة في مختلف الأعمال، كما تعمل على زيادة قدرة المؤسسات على النفاذ إلى العالم المتطور، كما تساعد على سرعة الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، حيث توفر أمام القائمين على إدارة هذه المؤسسات كل المعلومات المطلوبة عن طلبات الأسواق في شتى التخصصات المرغوبة، كما تؤثر الإدارة الإلكترونية بدرجات متفاوتة على أداء المؤسسات التربوية وذلك من خلال التأثير على كل الوظائف والأنشطة التي تمارسها تلك المؤسسات كوظائف وأنشطة التطوير، وخدمات الصيانة، وعمليات الحسابات، ومساعدة الأجهزة الحكومية في الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة (غنيم، 2004م: 44).

وبصفة عامة فإن الإدارة الإلكترونية تسعى إلى إجراء تحسينات جيدة وفاعلة في المنظمات والمؤسسات التربوية المعاصرة، وبذلك يمكن تحديد الفرص والمزايا التي توفرها الإدارة الإلكترونية للمؤسسات التربوية المعاصرة فيما يأتي:

- تخفيض تكاليف المخرجات التربوية:

تستطيع الإدارة الإلكترونية تحقيق ذلك من خلال تجهيز وتخفيض التكاليف الخاصة، بإنشاء المعامل والفصول الدراسية والوسائل التربوية الحديثة، بدلاً من التقليدية التي تتطلب التكاليف الباهظة، ومن جهة أخرى تقوم باستخدام الآلات الحديثة التي تساعد على خفض الأفراد العاملين بالمؤسسة، واستخدام مبان ومواقع جغرافية بسيطة بدلاً من المباني الضخمة، والمواقع الجغرافية المميزة التي كانت تشيع في الإدارة التقليدية بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة الإلكترونية تساعد المؤسسات التربوية على تقليل من المخاطر الناجمة وتراكم المخزون الورقي.

- اتساع نطاق المنظمات التي تتعامل معها المؤسسات التربوي:

تقوم الإدارة الإلكترونية بتمكين المؤسسات التربوية من اقتحام منظمات جديدة على المستويين العالمي والمحلي وذلك نتيجة إزالة الحواجز والقيود الجغرافية، مما يتيح فرصة أكبر للموظفين من خلال التواصل ونقل الخبرات.

- تسهم الإدارة الإلكترونية في القضاء على التعامل الورقي:

تقوم الإدارة الإلكترونية المؤسسات التربوية بتخزين وحفظ المعلومات المتعلقة بها في أجهزة بسيطة يتم استدعاؤها في الوقت المطلوب.

ومما سبق يمكن استنتاج أن الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية لها أهمية كبيرة، حيث لا يمكن الاستغناء عنها في ظل التقدم التقني والتكنولوجي، فهي تسهم إسهاماً بالغاً في تقديم الخدمات للموظفين والطلاب بطريقة سهلة، وتمكنهم من الحصول على كافة المعلومات التي يحتاجون إليها، كما تبسط وتسهل الإجراءات داخل المؤسسة، وتمكن الأفراد من عملية الاتصال بالمؤسسات المتعامل معها في الوقت الذي يحتاجون فيه وخصوصاً في المجالات التربوية، كما أن أهمية الإدارة الإلكترونية على المستوى المدرسي لا تقل عن المستوى القومي، وخصوصاً أن الإدارات التربوية بحاجة ماسة إلى التعامل الالكتروني سواء داخل البلاد أو خارجها لما له من مزايا وإيجابيات تعود بالفائدة عليها.

- **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية:**

إن نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية مرتبط بضرورة توفير مجموعة من المتطلبات اللازمة له من مستلزمات بشرية ومالية وتنظيمية وبرمجية، كما أنه لابد من تكوين صورة متكاملة وتقييماً دقيقاً وشاملاً للواقع من حيث توافر تكنولوجيا المعلومات، والبنى التحتية المناسبة، والموارد البشرية، والدعم المالي اللازم، للاستفادة القصوى من هذه التطورات التقنية (محجوب، 2003: 13). كما أن الوصول إلى توفير متطلبات الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برنامج استراتيجي متكامل وشامل لإعادة هندسة عمليات وأعمال المدرسة فالتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، ليس فقط أساسها الحاسبات وشبكة الإنترنت رغم كونها عناصر أساسية للإدارة الإلكترونية، ولكنها في الدرجة الأولى قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتدعمه (ياسين،2005م: 238).

ويمكن تصنيف متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية كما يلي:

1- متطلبات تنظيمية: حيث تحتاج الإدارة الإلكترونية لكي تحقق للمدرسة الأهداف المبتغاة منها إلى إدارة جيدة تساند التطور والتغيير وتدعمه، وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية، وإلى ضرورة وجود قيادات إدارية إلكترونية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة، لأن الإدارة الرقمية تستلزم تطويراً واضحاً للمكونات التقليدية لثقافة المدرسة باتجاه تجاوز العلاقات والاتصالات الهرمية إلى الشبكية، ومن العمودية إلى الأفقية ومن التخصص إلى التمكين الإداري (ياسين، 2005م: 238). كما أن الإدارة الإلكترونية تتطلب ضرورة العمل على توعية الأفراد بجدوى أهمية تطبيق أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية، كذلك تأكيد وتفعيل دور القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومية، باعتبار أنه يمثل قوة دافعة لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام.

ومن المتطلبات التنظيمية اللازمة أيضاً للتحول نحو الإدارة الإلكترونية كالتالي (النمر وآخرون، 2006م: 430):

- إعادة تشكيل الهرم الإداري، وبيان حدود السلطات والمسئوليات والواجبات.
- تغيير شكل الإجراءات المدرسية لتتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية.
- استحداث إدارات جديدة أو إلغاء أو دمج إدارات قائمة.
- الحصول على دعم القطاع الخاص لتنفيذ بعض المراحل من المشروع أو المشاركة في بعضها.
- تطوير نظم التعليم والتدريب بما يتلاءم مع التحول إلى البيئة الإلكترونية.
- إجراء ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بمجال تقنيات المعلومات.

ويضاف إلى ذلك مجموعة من المتطلبات التنظيمية من أهمها ما يلي (الصيرفي، 2006م: 200):

- تحديد درجة مساهمة كل عملية أو وظيفة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- استيعاب العمليات غير الضرورية بهدف تبسيط النظام وجعله متماشياً مع متطلبات التحول للإدارة الإلكترونية.
- إضافة العمليات اللازمة لتدعيم عملية التحول إلى الأعمال الإلكترونية.
- توفير القدر الكافي من المرونة للنظام وتحديد مدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ويلخص البحث أهم المتطلبات التنظيمية في التالي:

- إعادة هندسة الهياكل والعمليات والإجراءات للإدارات والأقسام في المدارس التي يتقرر أن تدار إلكترونياً.
- ضرورة المشاركة الجدية لجميع إدارات وموظفي المدرسة.
- إعداد برامج تدريبية مكثفة للتعريف بالإدارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تأسيس وعي اجتماعي تقني في هذا المجال.
- وضع قوانين وتشريعات لاستخدامات الإدارة الإلكترونية.

كما يتوجب على المسؤولين عن تنفيذ هذا المشروع الضخم نشر الثقافة التكنولوجية بين العاملين داخل المدرسة والمستفيدين من الخدمات الإلكترونية، وتوضيح أهمية الإدارة الإلكترونية والفوائد والمزايا التي سوف تجنيها المدرسة من جراء تطبيقها للتقنية الحديثة.

2- متطلبات تقنية: حيث تعد الإدارة الإلكترونية أسلوب إداري حديث يهدف إلى تطوير أداء الإدارة المدرسية، كما يمكنه أن يحقق نتائج كبيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى التعليمية، لكن هذا الأسلوب الحديث يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة لإقامة مشروع الإدارة الإلكترونية. ومن المهم الإشارة في هذا الجانب إلى ضرورة ارتباط الإدارة الإلكترونية بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات وتقنيات، فالتكنولوجيا الرقمية تتطور بسرعة عالية، كما تتنوع أنماطها، مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة مثل ربط بعض أنشطة الأعمال بخدمات الهاتف الخلوي مع الإنترنت وتقنياتها مثل خدمات الرسائل (SMS)، وبروتوكول الاتصال بالإنترنت (WAP)، والوسائط المعلوماتية الأخرى، واستخدام أدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات، وتقنيات شبكات الإنترنت، الانترانت، والإكسترانت، وتعتبر هذه الشبكات عنصراً مهماً وأساسياً وسبباً في تطبيق الإدارة الإلكترونية، ومما زاد من أهميتها انتشار استخدام الحاسوب في مختلف المجالات بغرض تحسين أداء العمل وسرعته وازدياد الحاجة إلى تبادل المعلومات والبيانات بين إدارة المدرسة وجميع العاملين والمستفيدين منها.

ومن ثم فإن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود بنية تحتية حديثة ومرنة، ومواكبة مستجداتها وإتاحتها للاستخدام الفردي والمؤسسي على أوسع نطاق ممكن، مما يستوجب إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات لغرض تحديثها كي تستجيب للتغيير المنشود.

3- متطلبات بشرية: حيث يعد العنصر البشري من أهم العناصر في المنظمات، إذ بدون هذا العنصر لن تتمكن المدارس من تحقيق أهدافها حتى وإن امتلكت أضخم المعدات والآلات والأجهزة، لذا لابد من تأهيل العناصر البشرية تأهيلاً جيداً وعلى مستوى عالي من الكفاءة، ويمكن إعداد الكوادر البشرية الفنية المخصصة ذات الارتباط بالبنية

المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية، من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والتي تساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة لمواكبة التطور التقني ولتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

وهناك جملة من المتطلبات البشرية يمكن تحديدها فيما يلي (غنيم 2004م: 347-348):

- تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الإنترنت.
- استقطاب أفضل الخريجين المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات.
- إيجاد نظم فعالة للمحافظة على الإداريين وتطويرهم وتحفيزهم.
- التمكين الإداري للأفراد من أجل إتاحة الفرصة أمامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجية.

كما أن من أهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تنمية وتطوير الموارد البشرية، لإيجاد كوادر متخصصة وعلى درجة عالية من المهارات المختلفة والمرتبطة بالبيئة الأساسية لنظم المعلومات وقواعد البيانات ونظم العمل على شبكة الإنترنت.

ومما سبق يمكن استنتاج أن من أهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تنمية وتطوير الموارد البشري، لإيجاد كوادر متخصصة وعلى درجة عالية من المهارات المختلفة والمرتبطة بالبيئة الأساسية لنظم المعلومات وقواعد البيانات ونظم العمل على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى تقبل فكرة الإدارة الإلكترونية ووعي لأبعادها، ومتطلباتها وأهدافها، لتتمكن من تحقيق تغيرات في الثقافة التنظيمية، لاستيعاب مفردات العمل الإلكتروني، وحتى تصبح العمليات الإلكترونية أحد مكونات ثقافة المدرسة لتجنب القوى المعارضة للتغيير، وتوفير البيئة المدرسية المتقبلة لما تفرضه مراحل التحول نحو العمل الإلكتروني.

4- متطلبات مالية: حيث يعد مشروع الإدارة الإلكترونية من المشاريع الضخمة والتي تحتاج إلى أموال طائلة لكي تضمن له الاستمرار والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة، من تحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية، وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار، لذلك لابد من توفير التمويل الكافي

لهذا المشروع، والتي تختلف في نوعها وحجمها عن المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق نظم وأساليب الإدارة التقليدية، لذلك يجب على صناع القرار التخطيط المالي الرشيد، ورصد المخصصات الكافية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية، مما يقتضي إعادة النظر في نظام الأولويات وتوفير الأموال الكافية لإجراء التحول المطلوب وضمان ديمومة التمويل المستمر، كما يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام توفير الدعم المالي اللازم لما يلي (باكير، 2006م: 67):

- البنية التحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة، وإنشاء المواقع، وربط الشبكات.
- تصميم وتطوير البرامج الإلكترونية اللازمة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام.
- الاستعانة بالمدربين المؤهلين لتدريب القوى البشرية في المدارس.
- صيانة الأجهزة والبرامج الإلكترونية.
- تحديث الأجهزة والبرمجيات.

ويل جميع متطلبات الإدارة الإلكترونية التنظيمية والتقنية والبشرية تعتمد على المتطلب المالي بشكل كبير، فبدون توفير المال لن تتحقق هذه المتطلبات، لذلك يجب على إدارة مدارس التعليم العام البحث عن مصادر بديلة للمصادر التقليدية المتمثلة الدعم الحكومي، لتمويل تطبيقات الإدارة الإلكترونية بها.

ويلزم الإشارة إلي أن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العملي في المدارس، يحتاج إلى توفير متطلبات عديدة ومتكاملة، وفي مقدمتها فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية تعتمد التخطيط الاستراتيجي أسلوباً لعملية التحول نحو تطبيق هذا المشروع. هذه المستلزمات والمتطلبات المهمة لتطبيق نظم الإدارة الإلكترونية تمثل برامج عمل طموحة لوضع المدارس في قلب الثورة المعلوماتية المعولمة، كما تعتبر مداخل أساسية للاندماج في العالم الرقمي واقتصاد المعرفة، وفي حال قلة توافر هذه المتطلبات أو بعضها سوف تواجه المدارس العديد من المعوقات والتحديات والتي تحول دون تطبيقها.

ثالثاً - معايير الاعتماد المدرسي ومتطلباته بالمؤسسات التعليمية.

برزت أهمية العمل بضمان الجودة في المؤسسات التعليمية من خلال نظام الاعتماد المدرسي حيث يذكر صائغ (2007:4) أن نظام الاعتماد يعمل على القيام بمجموعة من الأنشطة، والإجراءات، والمقاييس، والمعايير المستخدمة في فحص، وتقييم المؤسسات التعليمية، وبرامجها للتحقق من استيفاء الشروط، والمقومات الأكاديمية، والتنظيمية و الإدارية التي تتضمن تحقيق رؤية، و رسالة، و أهداف هذه المؤسسات في مجالات التعليم والتعلم بشكل يتلاءم مع مستويات الجودة المتفق عليها عالمياً.

- **مفهوم الاعتماد المدرسي:**

تذكر عاشور (2013م: 32) أنه متى سعت المدارس من كل المستويات والمراحل الدراسية وغيرها من المؤسسات المعنية بالتعليم إلى تحقيق الجودة وأظهرت رغبتها في تخصيص الوقت والموارد اللازمة لتقييم برامجها التعليمية ومواصلة التطور وتحسين الأداء صارت هذه المدارس جديرة ومؤهلة للاعتماد، إذ يصبح الاعتماد إزاء هذه الجهود وأقل ما يكون من التقدير والاعتراف.

ويعرف (Kendra, 2009:3) الاعتماد المدرسي على أنه تلك العملية التي يقصد من خلالها مراقبة ورصد النتائج على كافة المستويات والمجالات الخاصة بالبيئة المدرسية، ويعد الهدف الأساسي من الاعتماد المدرسي هو مساعدة المعلمين، والعاملين في المجال التربوي، وكافة المساهمين في العملية التعليمية على التعلم، وتحسين الممارسات في كافة الأنشطة التعليمية.

ويعرف (Sadlier , 2010:15) الاعتماد المدرسي على أنه عملية تحسين مستمرة للبيئة المدرسية تستهدف فحص كافة الجوانب الخاصة بالبرامج، والعمليات المدرسية من أجل التعرف على مستوى الجودة الخاصة بعملية تعلم الطلاب.

ومما سبق يمكن استخلاص التعريف التالي للاعتماد المدرسي حيث يرى البحث أنه: عملية تقويم أداء المدارس بواسطة مؤسسات مستقلة من خلال معايير محددة سلفاً وكافية للوقوف على مستوى الأداء والجودة.

كما يذكر حجي (1430هـ: 283) إلى أن الاعتماد المؤسسي للمدارس يتضمن تقويم جودة المؤسسة التعليمية من كافة جوانبها، في ضوء المستويات المعيارية التي تضعها هيئة الاعتماد، وقد

يرتبط بالاعتماد في بعض النظم منح ترخيص مزاولة العمل للمعلمين أو الترخيص للمؤسسة التعليمية بتقديم برامج تعليمية.

ويذكر الملحم (1428هـ: 43 – 45) أن الخطوات المتبعة في تطبيق الاعتماد وتختلف وفقًا لأنموذج الاعتماد، فالحكومي يختلف عن الهيئات المستقلة، والتقليدي يختلف عن الاعتماد من أجل النمو، أيضا تتفاوت الخطوات المطلوبة تبعًا لطبيعة هيئة الاعتماد ومتطلباتها واختلاف هوية المدارس.

- **أهمية الاعتماد المدرسي:**

إن عملية الاعتماد المدرسي تساعد المؤسسات التعليمية على المشاركة في عملية الاكتشاف الذاتي والمراجعة الذاتية لكافة العمليات التي تتم داخلها، كما أنها تسمح بعمليات التقييم الخارجي لمستوى الجودة الكمية، والكيفية بداخل المؤسسة المدرسية، وتوفير مثل هذه المعلومات يعد أمرًا غايةً في الأهمية، ولعل السبب في ذلك إنما يرجع في حقيقة الأمر إلى أنها تساعد في التعرف على مدى نجاح المدرسة في الإيفاء بمعايير الجودة التعليمية المقررة من قبل هيئة الاعتماد.

ولقد أكدت نتائج دراسة (Wood, 2011) على أهمية برامج الاعتماد المدرسي من حيث كونها أحد الأدوات التي يمكن من خلالها التمييز بين المدارس الأكثر كفاءة، والمدارس الأقل كفاءة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق الكفاءة والفاعلية، والقيام بعمليات التحسين والتطوير المستمر بقصد التعرف على جوانب القوة ونقاط الضعف في الأداء المدرسي. هذا بالإضافة لما أكدت عليه نتائج دراسة (Skeens,2000) حيث أوضحت أن الاستعانة ببرامج الاعتماد المدرسي القائمة على الأداء من شأنها أن تساعد في التعرف على جوانب الضعف في البيئة المدرسية ومن ثم العمل على تقويمها.

كما أن أهمية عملية الاعتماد المدرسي تتأتى من تحفيز المدرسة لمواصلة التطوير والتحسين وعدم الاكتفاء عند حد الاعتراف ونيل الشهادات ذات الصلة، الأمر الذي يثير حماس المؤسسة نحو تقديم أفضل ما لديهم، وتكثيف الجهود المبذولة في محاولة لإثبات التميز، واستحقاق الجدارة والمزيد من الثقة المجتمعية، الأمر الذي يحسن صورة المؤسسة كثيراً، ويزيد من قدرتها على التنافس القوي مع المؤسسات الأخرى في إطار القدرة على تحقيق الأهداف، واستخدام

التقنيات الحديثة، وتطوير البرامج العاملة بها في ضوء الالتزام بمجموعة من المعايير المحددة سلفاً من جانب الهيئات والجهات المختصة، بما يضفى نوع من التجويد متعدد الجوانب والأبعاد على كافة الأنشطة التي تضلع بها المؤسسة.

- **أهداف الاعتماد المدرسي:**

تنطلق أهداف الاعتماد المدرسي من الرغبة في ضمان التميز والجودة، وتحديد معايير الجودة على مستوى عناصر العملية التعليمية، ونشر ثقافة الجودة والتقويم الذاتي في المؤسسة التعليمية جنبا إلي جنب مع الاعتماد المدرسي الذي يسهم في تبصير المؤسسات التعليمية بالجوانب الإيجابية، والسلبية في برامجها، بحيث تحافظ على الإيجابيات وتتلافى السلبيات.

وفي هذا السياق يشير الخطيب (2003م: 153) إلى أن الاعتماد في المؤسسات التعليمية يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي من أهمها تحسين الجودة، والكفاءة في التعليم. إضافة إلي مساعدة ذوي العلاقة في التعليم على معرفة مستوى كل برنامج أو مؤسسة، وتوضيح أهداف العملية التعليمية والظروف المساندة لتحقيقها، وتنمية القدرة على التقويم الذاتي، وتهيئة الظروف المختلفة لوضع برامج أو إنشاء مؤسسات جديدة، والحفاظ على فاعلية مؤسسات التعليم، والتقويم السليم الإيجابي لمختلف عناصر التعليم، ومختلف جوانب المؤسسة، ووضع معايير، ومتطلبات، وشروط الاعتماد وتطويرها، وتقديم الاستشارات، ونشر الدوريات والتقارير ذات العلاقة.

- **معايير الاعتماد المدرسي ومراحله بالمؤسسات التعليمية:**

فرض التطور الكبير والمتسارع في مجالات العلم والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة العديد من التحديات أمام التربويين ليجدوا أنفسهم أمام فلسفة جديدة تفرض خصائصها يوماً بعد يوم، وذلك بسبب تداعيات ثورة المعلومات، والثورة التكنولوجية التي يشهدها العصر الحديث في جميع المجالات، والتي لم يكن المجال التعليمي بمنأى عنها، وهذا الأمر يلقي بنوع من المسئولية على عاتق المؤسسات التربوية لمواكبة هذا التطور، وأحد مظاهر هذا التطور في المجال التعليمي هو "الاعتماد" والذي يُعنى بتطوير الأداء المؤسسي من خلال تحسين وتجويد أداء العاملين.

ويشير النبوي (2007م: 31) إلى أن التعليم يعتبر من أولويات سياسات وبرامج الدول على كافة مستوياتها، المتقدمة منها والنامية، فجوهر الصراع العالمي في المستقبل هو في حقيقته تنافس تعليمي، فقد أثبتت الدراسات المقارنة والتجارب الدولية المعاصرة بما لا يدع مجالاً للشك أن آلية التقدم الحقيقية، بل والوحيدة هي التعليم؛ فالتعليم يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لمجتمع المعرفة Knowledge Society، وأنه العامل الأكثر حيوية في تشكيله وبنائه ؛ الأمر الذي يدفع معظم دول العالم إلى إعادة النظر في بنيتها التعليمية على مستوياتها المختلفة، والمراجعة العميقة والدقيقة لبرامجها التعليمية.

إن تطبيق الاعتماد المدرسي يبعث الطمأنينة في نفوس أفراد المجتمع تجاه مؤسساته التعليمية، بحيث أنه يجعل المؤسسة التربوية تعمل على إتباع الاجراءات والطرق المحددة، وتوظيف الإمكانيات لتحقيق رسالتها المعلنة، كما يؤكد الاعتماد المدرسي على قيام المؤسسة التربوية بدورها الذي أنشئت من أجله على أكمل وجه، ويعمل على اكتشاف مواطن الضعف ومعالجتها، وتحديد مواطن القوة ودعمها والاستفادة منها.

وفي هذا المجال يذكر (Malama, et.al., 2001:17) أنه قبل الشروع في عرض التعريفات المتعددة لكلمة المعايير ينبغي الإشارة في بادئ الأمر إلى أنه ليس هناك أي تعريف موحد لكلمة المعايير على مستوى الدول؛ فتعريفها في دولة معينة قد يختلف عن تعريفها في دولة أخرى. ويعرف مكتب التربية العربي لدول الخليج (2011م: 30) المعيار: هو "بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسئولة أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدراً منشوداً من الجودة ".

ويعرف شريف (2011م: 146) معايير الاعتماد بأنه "محكات تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية متخصصة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي".

وتعرفها عاشور (2013م: 76) بأنها مواصفات مقننة، وقابلة للقياس، تعطى مؤشرات معترف بها لمستوى المؤسسة أو البرنامج المخصص.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن المعايير هي عبارات وصفية محددة بدقة تم تصميمها لمساعدة المؤسسات التعليمية للوصول إلى مستوى مرغوب من الأداء المتوقع.

ويذكر الملحم (1428هـ: 52) أن توفير المعايير الخاصة بالمدارس الحكومية في ولاية فرجينيا يهدف إلى الآتي:

- توفير قاعدة أساسية للبرامج التربوية ذات الجودة العالية لكل المدارس ولجميع الطلاب.
- تشجيع التقويم المستمر والتطوير لبرامج المدرسة، بهدف تعزيز تحصيل الطلاب.
- تنمية وتدعيم الثقة المجتمعية.
- ضمان اعتراف المؤسسات التعليمية الخارجية بالمدارس الحكومية.
- إيجاد ميزان تقرير مدى فاعلية المدرسة.

وتحدد وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،2011: 10-11) أن الهدف العام لمعايير الجودة والاعتماد في إحداث نقله نوعية في مدخلات، ومنظومات مؤسسات التعليم قبل المدرسي وعملياتها، للحصول على مخرجات تعليمية عالية الكفاءة.

وينبثق من هذا الهدف العام عدة أهداف من أهمها:

- تلتزم المؤسسة التعليمية بتنفيذ الرؤية والرسالة التي وضعتها لنفسها.
- تعمل القيادة المؤسسية على تفعيل الحوكمة الرشيدة والمتميزة في الأداء.
- توفر الشفافية والموضوعية في الحكم على أداء المؤسسة التعليمية.
- تلتزم المؤسسة بمبادئ المحاسبية والمساءلة، وعمليات التقويم الذاتي والمستمر.
- تعمل المؤسسة على تحسين أساليب القيادة المؤسسية، وتطوير أساليب الأداء، والتقويم المؤسسي والتعليمي.
- تقوم المؤسسة بتطبيق طرائق التعليم والتعلم المتمركزة على المتعلم، وربط التعليم بالمهارات الحياتية وإدارة الحياة، واحتياجات المجتمع المحلي.
- تعمل المؤسسة على التوظيف الأمثل للإمكانات البشرية، والمادية المتاحة، مع العمل على تنميتها.
- تقوم المؤسسة بتنمية نظم المتابعة، والتقويم وضمان الجودة.

- تحقيق كفاءة وتدعيم نظم وصيانة المبنى المدرسي، بما يكفل تحقيق متطلبات واحتياجات العملية التعليمية.
- التأكد من استمرارية تحسن فعاليتها التعليمية، من خلال الشواهد والأدلة.

ويشير (Perna & Davis , 2007: 2) إلي أنه عند الحديث عن المعايير في البيئات المدرسية فإنه ينبغي الإشارة إلى أن تلك المعايير ينبغي أن يكون لها عدد من الأهداف الواضحة التي تستهدف على سبيل المثال تحديد مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب، أضف إلى ذلك أن المعايير المدرسية ينبغي أن توضح بصورة كمية وكيفية الطريق التي ينبغي أن تسير بمقتضاها علميتي التدريس والتعلم من أجل الوصول إلى المستوى المعياري المطلوب.

ورغم اختلاف معايير الاعتماد المدرسي من هيئة اعتمادية إلى أخرى وكذلك من منطقة لأخرى، وذلك بحسب ظروف وطبيعة كل منطقة إلا أن هناك عدداً من الخصائص ينبغي توافرها في هذه المعايير وهي:

- شاملة: بحيث تتناول الجوانب المختلفة المتداخلة للعملية للمؤسسة التعليمية وتحقق مبدأ الجودة الشاملة.
- موضوعية: بمعنى أن تكون قابلة للتطوير والتنفيذ على أرض الواقع، وتركز على الأمور الهامة التي تخدم الصالح العام.
- مرنة: أي قابلة للتعديل ويمكن تطبيقها على المؤسسات التعليمية.
- واقعية: تأتي مرتبطة بأهداف قابلة للتنفيذ.
- مجتمعية: بحيث تعكس آمال المجتمع وخدمته، وتلتقي مع احتياجاته وظروفه وقضاياه عند وضع أهدافه.
- مستمرة ومتطورة: حتى يمكن تطبيقها لفترات زمنية ممتدة، ويمكن مواكبتها للمتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية.
- قابلة للقياس: حتى يمكن مقارنة مخرجات المؤسسات التعليمية بالمعايير المقننة وذلك للوقوف على جودة هذه المخرجات، قادرة على تحديد كم ونوعية المعلومات والبيانات.

- تحقق مبدأ المشاركة: تبني على أساس اشتراك الأطراف المتعددة والمستفيدين من المجتمع.
- أخلاقية: تستند إلى الجانب الأخلاقي، وتخدم القوانين المساندة مراعية لعادات المجتمع وسلوكياته.
- داعمة: فلا تمثل هدفاً في حد ذاتها، وإنما تكون آلية لدعم العملية التعليمية والارتقاء بها.
- محفزة: تتضمن قدرًا من التحدي بدفع الأفراد والمؤسسات لبذل الجهد وصولاً للتميز.
- وطنية: تخدم أهداف الوطن وقضاياه وتضع أولوياته وأهدافه ومصلحته العليا في المقام الأول.

كما يشير الخطيب (2003م: 176) إلى تعدد معايير الاعتماد التي تضعها جمعيات الاعتماد التخصصية بتعدد المجالات المهنية، أو التخصصية، وتتنوع بتنوع معايير السلوك، والممارسات الجيدة التي تتطلبها كل مهنة، ويمكن الرجوع في هذا الخصوص إلى القوائم، والمعلومات التفصيلية التي تنشرها هذه الجمعيات من حيث معاييرها المستخدمة، والتشابه والاختلاف بينها، والمؤسسات الأكاديمية الأعضاء بها، والبرامج التخصصية التي خضعت لتقويمها.

وترى عاشور (2013م: 77) أن أنواع المعايير تتعدد وكذلك تصنيفاتها وبالتالي دلالتها، فتصنف وفقًا لطبيعة النظام إلى معايير خاصة بالمدخلات، وأخرى خاصة بالعمليات، وثالثة خاصة بالمخرجات، وفي ضوء هذا التصنيف تكون هناك معايير داله لكل من "جودة التشريعات واللوائح، جودة الموارد المادية والبشرية، جودة الموارد المالية وتشمل جودة المنشآت، والأبنية التعليمية، ومصادر التعلم، ومدى توافر عوامل الأمن، والصيانة الدورية، وجودة البرامج الدراسية، وجودة بيئة التعليم والتعلم".

كما أن المعايير تصنف طبقًا لأنماط الاعتماد إلى ثلاث أنواع " المعايير المؤسساتية، المعايير الأكاديمية، والمعايير المهنية"، ولكل منها دلالتها وفقًا للنظام التعليمي المطبقة فيه.

ويشير داوود (2011م: 118) إلى أن هناك بعض المتطلبات التي يجب توافرها في هيئات الاعتماد مثل القدرة المالية، والإدارية للقيام بعمليات الاعتماد، وأن يتمتع العاملون بها بالكفاءة،

وأن يكونوا مؤهلين، وأن يتوافر مربون، وممارسون على معرفة بأساليب التقويم، بالإضافة إلى مشاركة ممثلين مع المجتمع المحلي، وهيئات صنع القرار.

ويذكر حسين (1426هـ: 210- 213) مجموعة من الشروط الواجب توافرها في هيئة الاعتماد والتي تعتمد عليها الوزارة في قبول تلك الهيئات ومنحها الحق، والسلطة في إجراء عملية الاعتماد ومن تلك المعايير ما يلي:

أن يتوفر لدى الهيئة فريق من الخبراء المتخصصين في عمليات الاعتماد، لديهم القدرة على بلورة، وصياغة مجموعة من المعايير تعتمد عليها الهيئة في منح الاعتماد.

يجب أن تتوفر لدى هيئة الاعتماد مجموعة معايير تمكنها من الحكم على المدرسة بمكوناتها جميعا مثل مستوى تحصيل الطلاب، مدى تحقيق الأهداف، والبحث والخدمات المقدمة، مما يضمن الارتقاء بالمستوى العلمي، والتعليمي للمؤسسة. ويتضمن القدرة على تنمية الإجراءات التي تؤهلها لحق مزاولة الاعتماد، أو رفضه، إو إعادة بناء هيئات الاعتماد.

يجب أن يتوافر لدى هيئة الاعتماد معايير تشجع المدارس على التخطيط للتغيير، والتطوير المستمر بهدف تحسين الأنشطة، وإنجاز التلاميذ.

كذلك يجب توافر نظام للتقويم الذاتي لدى هيئة الاعتماد للتأكد من قدرتها على الاستمرار.

وفي هذا المجال قام مكتب التربية لدول الخليج العربي(2011 م: 37-39) بتبني أربعة عشر معياراً للاعتماد المدرسي تطبق على كل من وزارة التربية والتعليم والمدارس، وتحت كل معيار عدة عناصر. وهي على النحو التالي:

1. الرسالة والقيم والأهداف.
2. القيادة التربوية الفعالة للمدرسة.
3. الموارد البشرية.
4. عمليات التعليم والتعلم.
5. تقويم تعلم الطلاب وتحسين أدائهم.
6. المنهج.
7. تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

8. الخدمات الارشادية وشؤون الطلاب.
9. المرافق والتجهيزات المدرسية.
10. المكتبة ومصادر التعلم.
11. خدمات الصحة والسلامة.
12. التعامل مع الطلاب والمجتمع المحلي.
13. الإدارة المالية والتمويل.
14. التخطيط للجودة والتحسين المستمر.

- **مراحل الاعتماد المدرسي:**

يرى مكتب التربية العربي لدول الخليج (2011م: 28-29) أن مراحل الاعتماد تنقسم إلى ثلاث مراحل التحضير لعملية الاعتماد، وعملية الاعتماد المدرسي و ما بعد الاعتماد المدرسي

أولاً: التحضير لعملية الاعتماد: وهي تنقسم إلى قسمين

الدراسة الذاتية: وهي الدراسة التي تقوم بها المنشأة التعليمية ذاتها عن نفسها من أجل الاعتماد التربوي. وتتضمن معلومات وصفية وإحصائية عن المنشأة التعليمية بحيث يظهر الوضع الحقيقي والفعلي للمنشأة التعليمية وتشكل لجنة التقييم الذاتي أو الدراسة الذاتية لهذا الغرض.

مراجعة الدراسة الذاتية: يشكل فريق متخصص لها يسمى فريق مراجعة الدراسة الذاتية يقوم بدراسة تقرير الدراسة الذاتية والتأكد من صحة المعلومات والبيانات الواردة فيه ثم يسلمه إلى فريق الاعتماد المدرسي.

ثانيًا: عملية الاعتماد المدرسي: يقوم الفريق المكون من خبراء في مجال التربية والتعليم بالأتي:

- الاطلاع على الدراسة الذاتية وقراءتها.
- زيارة المنشأة التعليمية ومعرفة إمكاناتها وتجهيزاتها.
- الاجتماع بأولياء أمور الطلاب لأخذ أرائهم حول المنشأة والتعرف على مستوى الرضى لديهم وانطباعاتهم، وكذلك الاجتماع بالطلاب ومعرفة أرائهم.

- الاجتماع بإدارة المنشأة التعليمية ومعلمها.
- يجتمع فريق الاعتماد ويناقش التقرير الختامي ثم إصداره.

ثالثًا: ما بعد الاعتماد المدرسي:

تقوم الهيئة بتجميع تقارير الاعتماد الخاصة بالمنشآت التعليمية وتصنيفها وفقًا للمعايير المحددة في نظام الاعتماد المدرسي. ويشير حسين (1426هـ: 185 -190) إلى أن عملية الاعتماد تتم على أربع مراحل هي إنجاز المؤسسة دراسة ذاتية ملخصة في تقرير تعتمد عليه اللجنة في إصدار تقييمها. ثم زيارة فريق من المستشارين للمؤسسة، وهذا الفريق معين من طرف اللجنة لجمع معلومات حول المؤسسة وصياغة التقرير. إضافة إلي قيام لجنة من أعضاء الجمعية بقراءة التقريرين وتعقد هذه اللجنة اجتماعات مع ممثلي المؤسسة ومع الفريق. وأخيراً تقوم اللجنة بتقييم التوصيات واتخاذ القرار الرسمي حول اعتماد المؤسسة ويستمر العمل بهذه النقاط الأربعة في كل دورة تقييميه.

أي أن مراحل الحصول على الاعتماد تتكون من الآتي:

1. الدراسة الذاتية: وتهدف لقياس الإنجازات حسب إتباع المؤسسة لأهدافها العلمية، والتربوية، والفلسفية، ويعتمد على مدى قدرة المؤسسة على ربط إجازاتها، ومميزاتها بالأهداف العليا التي رسمتها لنفسها، ويقتضي هذا أن يقوم كل العاملين بالمؤسسة بتقييم ذاتي لأعمالهم التربوية مما يساهم في تطوير هذه الجوانب.
2. التقييم التعاوني: حيث تعتبر المؤسسة التعليمية، والجهاز التنفيذي المسئول عن الاعتماد هم المسئولون عن عملية تقييم الاعتماد، وذلك من خلال تقييم الدراسة الذاتية، حيث يطلب من العاملين بالمؤسسة، والقائمين بالتقييم ملء استبيان خاص عن أسلوب الدراسة الذاتية، والمعلومات، والمؤشرات الواردة بها وصلاحيتها للتقييم وأي توصيات أخرى خاصة بهذه العملية، وبعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير ترسل نسخة لكل فرد من الطاقم الذي سيقوم بالزيارة الميدانية. وتعتبر هذه المهمة صعبة نظراً لعدم توفر الأخصائيين أو الخبراء أو الوسائل والأدوات مثل المقاييس الموضوعية. ومن ثم يلزم تكليف ذوي الخبرة والكفاءة والمقدرة الإدارية، وأن لا يكتفي بالخبرة الأكاديمية التخصصية.

3. الزيارة الميدانية (زيارة الخبراء): وبعد استكمال الدراسة الذاتية يتم دعوة فريق من الخبراء الخارجين لزيارة المؤسسة ويقوم أعضاء الفريق بالتأكد من صحة ما جاء بالدراسة الذاتية، أي مطابقتها للواقع، وتحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق رسالتها وارتقاءها لمعايير الاعتماد.
4. تقرير لجان الاعتماد: في نهاية الزيارة يقرأ الخبراء والزائرون تقريرهم في وجود عدد من ممثلي المؤسسات ويشرحون فيه مواقع القوة والضعف في البرنامج، ومظاهر الاتفاق والاختلاف مع تقرير الدراسة الذاتية، ويمكن لأعضاء المؤسسة مناقشة ما جاء في هذا التقرير مع الزائرين لمراجعة تصحيحه. وبعد ذلك تقوم المؤسسة بمراجعة هذا التقرير النهائي لفريق المقيمين ومناقشة ما قد يرد به من مفارقات، وتحديد الخطوات التالية، ومن ثم إعداد تقرير حوله حتى يتسنى اتخاذ القرار الملائم في النهاية.
5. القرار النهائي: وتقوم الجهة المسئولة عن منح الاعتماد بدراسة كل التقرير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة التعليمية المترتبة على الزيارات الميدانية من قبل اللجان المشكلة، ثم تتخذ قرارها على ضوء مدى التزام المؤسسة بالمعايير والمتطلبات المطلوبة.
6. التقويم الموضوعي المستمر: يتم إعادة تقييم المؤسسات والبرامج بصفة دورية في فترة تتراوح بين عدد قليل من السنوات تصل إلى عشر سنوات، وفي كل مرة يتم إعداد دراسة ذاتية، وتخضع المؤسسات إلى الزيارات الميدانية.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن عملية الاعتماد المدرسي تتوقف على مدي النجاح في تطبيق معايير هذه العملية، وما يصاحبها أثناء عملية التقييم الذاتي، والتي تعتمد على مقدار الشفافية والصراحة التي تتم بها الدراسة الذاتية للوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة التعليمية، إلي جانب اعتمادها على عملية التقويم والمتابعة والتي تهدف الى ضمان استمرارية تجويد الأداء التربوي والتعليمي بالمؤسسات التعليمية.

رابعاً - تجارب معاصرة في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بالمؤسسات التعليمية:

اتجهت الكثير من دول العالم للإفادة من الحاسب والانترنت في كافة مجالات الحياة ومنها المجال التعليمي، حيث بدأت تجارب ومشاريع الإدارة الإلكترونية في إدارة المدارس في بعض

التجارب والخبرات والتطبيقات المعاصرة في كيفية الاستفادة منها لتدعيم معايير الاعتماد المدرسي بالمؤسسات التعليمية، ومن هذه التجارب:

- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:**

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية خطة تطبيق تقنيات الإدارة والتعليم في مدارسها في عام 1996م، وتبنتها وزارة التربية والتعليم الأمريكية هدفاً استراتيجياً وطنياً لإدخال تقنية المعلومات للمدارس، ولتنفيذ هذه الخطة تظافرت جهود القطاع الخاص مع القطاع العام، وتم توجيه الجهود للاستثمار في مجال تطوير ونشر تقنيات الإدارة والتعليم وبتركيز أكبر على الانترنت، وقد أثمرت الخطة عن ربط 98% من المدارس العامة في أمريكا بالإنترنت وذلك في منتصف عام 2001م لتكتمل خطوه مهمة من خطوات تعميم الإدارة الإلكترونية في المدارس الأمريكية (حسين، 2006م: 600-6001). الولايات المتحدة الأمريكية وفي كثير من الدول على رأسها فرنسا وكندا وماليزيا وسنغافورة وبعض البلدان العربية. وقد وضعت تلك الدول والمنظمات الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى إدخال التقنيات الإلكترونية إلى مجال الإدارة والتعليم في مدارسها. ويعرض البحث الحالي

- **تجربة الاتحاد الأوروبي:**

أقر رؤساء الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في "لشبونة" في مارس عام 2000 بأنه توجد مشكلات تواجه استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المجال الإداري والتعليمي ومنها النقص في معدات الحواسيب والبرمجيات وإعداد الإداريين والمعلمين المؤهلين في مجال التقنية في المدارس، وكذلك التكلفة العالية للإتصالات اللاسلكية على مستوى الاتحاد الأوروبي، مما يشكل عقبة في طريق استخدام الانترنت وتعميم الثقافة الاكترونية. وفي ضوء ذلك اعتمدت المفوضية الأوروبية في مايو عام 2000 مبادرة تهدف إلى استخدام التقنيات الرقمية من الحواسيب والوسائط المتعددة لتحسين نوعية العملية الإدارية والتعليمية. ولتحقيق هذه المبادرة طالب المعنيون بالمفوضية الأوروبية دول الاتحاد الأوروبي بتسريع إقامة بنية تحتية للإدارة والتعليم الالكتروني ذات نوعية عالية وذلك من خلال تزويد كل المدارس بإمكانية الدخول إلى الإنترنت وإلى الموارد ذات الوسائط المتعددة وذلك قبل نهاية عام 2000، وتجهيز كل الصفوف بوصلة انترنت سريعة قبل

نهاية عام 2002م، مع العمل علي توصيل كل المدارس بالشبكات الخاصة بالأبحاث وذلك قبل نهاية العام الدراسي 2002م(Commission of the European Communities, 2001).

- **التجربة الكندية:**

بدأ مشروع الإدارة الإلكترونية في المدارس الكندية من خلال مشروع الشبكة المدرسية (school net) في عام 1993، هذا وقد ساهم القطاع الصناعي الكندي عام 1995م في دعم وتدريب الإداريين والمعلمين على الأنشطة الإدارية والتعليمية المدرسية المبنية على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والتدريس وتحقيق الربط الشبكي لجميع المدارس مما ساعد الإدارة المدرسية على ممارسة مهامها من خلال استثمارها للتقنيات الإلكترونية في انجاز وظائفها وأعمالها الإدارية المختلفة (سعادة والسرطاوي، 2007م: 113).

- **تجربة كوريا الجنوبية:**

بدأت كوريا الجنوبية استخدام الانترنت فيما يعرف بمشروع" شبكة الأطفال" في المدارس الابتدائية، وتم توسيع المشروع ليطال المدارس المتوسطة والثانوية ثم الكليات والجامعات، وقام هذا المشروع من خلال التعاون مع شبكة "الشباب العالمية من أجل السلام" التي نشأت في ولاية متشجن الأمريكية وإحدى الصحف الكورية من جانب ووزارة الاتصالات والمعلومات ووزارة التعليم الكوريتين من جانب آخر وقد بدأ المشروع بالتجريب على مستوى المدارس الابتدائية ثم انتقل إلى المدارس المتوسطة والثانوية ثم الجامعات (حسين، 2006م: 601).

- **تجربة دولة الإمارات المتحدة:**

بدأت تجربة دولة الإمارات في تطبيق مشروع الإدارية المدرسية الإلكترونية من خلال مدرسة" ديرة الابتدائية للفتيات" التي أفتتحت فيها القاعة الإلكترونية باسم" ديرة نت" وذلك لاستخدام التكنولوجيا الإدارية والتعليمية في خدمة العملية التعليمية وإدارتها ولا تقتصر هذه التجربة على تقديم خدمة الحاسب والانترنت فقط للإدارة والهيئة التدريسية والطالبات وإنما أيضاً إلى ربط جسور التعاون مع الهيئة المحيطة بالمدرسة والتي تتمثل في أولياء الأمور وغيرهم من المهتمين بشؤون العملية التربوية وقد تم تجهيز القاعة الإلكترونية بكل التجهيزات اللازمة

وإمدادها بأكثر من 30 جهاز حاسوب، وقدمت الإمارات مشروعين ناجحين في مجال الإدارة المدرسية الإلكترونية هي مشروع مدرسة العين النموذجية ومشروع مدرسة الشارقة النموذجية حيث تم إنشاء بنية تحتية للشبكة المعلوماتية بهما وتوفير التجهيزات اللازمة من أجهزة وبرامج وأرشيف الكتروني والعمل على تأهيل الإداريين والمعلمين وتقديم الدعم الفني للشبكة وتدريس نظم المعلومات والإنترنت في المناهج المدرسي (متولي، 2004م: 144).

- **تجربة المملكة الأردنية الهاشمية:**

تبنت المملكة الأردنية استراتيجية وطنية للإدارة والتعليم الإلكتروني تنطوي على استغلال التقنيات الحديثة كوسيلة أساسية في نظام التعليم الأردني على جميع المستويات؛ لضمان استخدام هذه التقنيات الحديثة بدأت الوزارة منذ عام 2002م بتدريب جميع موظفي الوزارة على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات واستغلالها لتحسين التعليم وإدارته كما تم ربط ما يزيد على ألف مدرسة بشبكة إلكترونية متوسطة السعة، وتم توزيد معظم مدارس المملكة بأجهزة حاسب آلي، وتبنت الحكومة الأردنية مؤخراً مشروعاً لإنشاء شبكة تعليمية وطنية عالية السعة باستخدام تقنية الألياف الضوئية تكلفتها على خمسين مليون دينار أردني (حسين، 2006م: 602-603).

وهناك تجارب مماثلة للمدرسة وللإدارة الإلكترونية في مصر والبحرين وسوريا وتونس وغيرها من البلدان العربية التي اتجهت جميعاً للنهوض بالواقع الإداري والتعليمي المدرسي لمواكبة التطور العلمي والتقني الذي حققه الإنسان في نهاية القرن العشرين.

خامساً - التصور المقترح لدور الإدارة الإلكترونية في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية:

إن تطبيق معايير الاعتماد المدرسي بكافة أساليبه على مؤسسات التعليم أصبح أمراً حيوياً لما له من دور فاعل في رقي العملية التعليمية، وتقدمها. وتكمن أهمية المعايير في هذا المجال في وضع مستويات معيارية متوقعة، ومرغوبة، ومتفق عليها للأداء المدرسي في كل جوانبه مع إظهار قدرة الطلاب على تحقيق العديد من النواتج المحددة مسبقًا، وتوفير سبل محاسبية المجتمع للمدرسة.

ومن ثم يعتبر الاعتماد أداة وعملية تهدف إلى تقييم المدرسة في ضوء قدراتها على تقبل وتدعيم معايير الجودة.

وفي مؤسسات التعليم العام السعودية فأن عملية الاعتماد المدرسي تهدف إلى تحسين أداء المدارس باستخدام المعايير الموضوعة لضمان أن يتلقى كل طالب تعليماً عالي المستوى وفق احتياجاته التعليمية الفردية، بالإضافة إلى بعض المزايا مثل قيام المدرسة بالتقييم الذاتي بصورة دوريه لبرامجها العلمية والعملية من خلال المعايير القومية للتعليم وخدمة المجتمع من خلال تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم على المستوى البعيد.

وعند الحديث عن دور الإدارة الإلكترونية في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية تبرز متطلبات الاعتماد المدرسي كمحور من أهم المحاور التي ينبغي التطرق إليها عند الحديث عن هذا الدور، باعتبارها بمثابة أسس، ومعايير يتم على أساسها الاعتماد وقد تكون هذه المتطلبات متعلقة بالجوانب التنظيمية، أو الإدارية، أو المالية، أو غيرها من الأمور المتعلقة بالبيئة المدرسية والتي تسهم في التأثير بشكل أو بأخر على مستويات الأداء، وعلي التحصيل الدراسي بين الطلاب. كما تعتبر عمليات التحسين المدرسي، وضمان الجودة من أهم متطلبات الاعتماد المدرسي، وهنا نجد أن الجودة تعد بمثابة عملية منهجية مستمرة توجه عمليات التخطيط، والتطبيق، والتقييم، والتجديد التي تتم على مستوى كافة الأنشطة المدرسية للإيفاء بالمعايير، والأهداف المحددة، والتي يعتبر الهدف الأساسي منها هو تحسين عملية التعلم الخاصة بالطلاب.

كما أنه يجب أن تتضمن متطلبات الاعتماد المدرسي إحداث تغييرًا جذريًا في كافة العمليات الخاصة بالبيئة المدرسية سواء أن كان ذلك على مستوى السياسات أم على مستوى الممارسات الفعلية بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف المطلوبة، ولعل أفضل الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها في ذلك الأمر هو الالتزام والمثابرة من أجل الوصول للأهداف المطلوبة.

إن متطلبات الاعتماد المدرسي تتضمن تنفيذاً لسياسات ومعايير برامج التعليم الوطنية، كما ينبغي توافر المصادر المالية اللازمة لتمويل مثل هذه البرامج من أجل تحقيق المعايير المطلوبة.

وهكذا فإن تطبيق معايير الاعتماد المدرسي بكافة أساليبه على مؤسسات التعليم العام أمر حيوي لما له من دور فاعل في رقي العملية التربوية، وتقدمها وهو ما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة

في إدارة المؤسسات التربوية في الدول المتقدمة التي لها السبق في تبني هذه المعايير والمفاهيم في مؤسساتها التعليمية. وتكمن أهمية المعايير في وضع مستويات معيارية متوقعة، ومرغوبة، ومتفق عليها للأداء التربوي في كل جوانبه ، وإظهار قدرة الطلاب على تحقيق العديد من النواتج المحددة مسبقًا ، وتوفير سبل محاسبية المجتمع للمدرسة، إذ يعتبر الاعتماد أداة وعملية تهدف إلى تقييم المدرسة في ضوء قدراتها على تقبل وتدعيم معايير الجودة.

وبناءً علي ما سبق فإن عملية الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية تهدف إلى تحسين أداء المدارس باستخدام المعايير الموضوعة، لضمان أن يتلقى كل طالب تعليماً متطور المستوى وفق احتياجاته التعليمية الفردية، بالإضافة إلى بعض المزايا مثل قيام المدرسة بالتقييم الذاتي بصورة دوريه لبرامجها العلمية والعملية من خلال المعايير القومية للتعليم وخدمة المجتمع من خلال تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم على المستوى البعيد. ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال معايير الاعتماد المدرسي التالية:

- المعيار الأول (الرسالة والقيم والأهداف): للمدرسة رسالة وقيم وأهداف مشتركة ومطبقة وهي معروفة ومقبولة لدى جميع المستفيدين الداخليين والخارجيين، وهي تراجع بشكل دوري للتأكد من أن المدرسة تسير باتجاه تحقيق رسالتها والوصول للتميز.
- المعيار الثاني (القيادة التربوية الفعالة للمدرسة): يُوجد بالمدرسة تنظيم وقيادة فعالة تساعد على تطوير تعلم وأداء الطلاب وفعالية المدرسة والتخطيط بشكل فعال للمدى القريب والبعيد.
- المعيار الثالث (الموارد البشرية): بالمدرسة هيئة عمل مؤهلين يقومون بدعم رسالة المدرسة وأهدافها وقيمها. كما تتوافر لدى المدرسة سياسات تطوير مهنية لضمان التحسن المستمر في الأداء.
- المعيار الرابع (عمليات التعليم والتعلم): تطبق المدرسة استراتيجيات تدريس وأنشطة مبنية على معطيات الأبحاث وتساعد على تحقيق الطلاب للتوقعات التي حددها المنهج. ويتم توصيف نواتج تعلم الطلبة بوضوح وبشكل يتفق مع

متطلبات المرحلة. ويستخدم المعلمون أساليب تعلم وتعليم تتلاءم مع مختلف أنواع نواتج التعلم.

- المعيار الخامس (تقويم تعلم الطلاب وتحسين أدائهم): للمدرسة نظام تقييم شامل ومستمر يتم من خلاله تسجيل البيانات وتحليلها ومتابعة وتقييم الأداء وترسل نتائج التقييم بشكل منتظم للمستفيدين، وتستخدم النتائج لتحسين أداء الطلاب وفعالية المدرسة.
- المعيار السادس (المنهج): تطبق المدرسة منهجاً مبنياً على احتياجات الطلاب ومعطيات الابحاث الحديثة ويساعد على رفع مستوى التحصيل لدى جميع الطلاب ، كما يشجع الطلبة على التفاعل النشط بصورة دائمة لتحصيل المعلومات والمهارات الاساسية في كل مجالات التعلم.
- المعيار السابع (تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة): يتوفر بالمدرسة الاحتياجات التعليمية اللازمة للفئات الخاصة، ولديها إجراءات فعالة لتحديد الاحتياجات الخاصة بها وتوفيرها.
- المعيار الثامن (الخدمات الارشادية وشؤون الطلاب): لدى المدرسة خدمات إرشادية طلابية تساعد في إرشاد الطلاب الأكاديمي وغير الأكاديمي وفي توجيههم في جميع الجوانب، ولديها خدمات طلابية تدعم برامجها وتساعد في تحقيق النمو في الجوانب المختلفة لدى الطلاب.
- المعيار التاسع (المرافق والتجهيزات المدرسية): لدى المدرسة مرافق وتجهيزات مناسبة لدعم البرامج التعليمية، وتتوفر بيئة صحية وآمنة للتعليم، وتنظم البنية استجابة لرسالة المدرسة واحتياجات التدريس والخدمات التي تقدمها المدرسة.
- المعيار العاشر (المكتبة ومصادر التعلم): تتوفر بالمدرسة مكتبة أو مصادر تعلم تساعد على دعم عمليات التعلم والتعليم، وتكون كافية بما يتناسب مع

احتياجات وتطلعات المستفيدين الداخليين والخارجيين للمدرسة، ويتم توفيرها في أوقات تناسبهم وتشجعهم على استخدامها.

- المعيار الحادي عشر (خدمات الصحة والسلامة): بيئة المدرسة صحية وتتميز بالسلامة، وهناك استعدادات واجراءات مناسبة وواضحة للطوارئ.
- المعيار الثاني عشر (التعامل مع الطلاب والمجتمع المحلي): توفر المدرسة مناخاً مناسباً للتدريس، والتعلم، والعلاقات الايجابية، وتدعم أنماط السلوك التي تنمي التواصل الفعال مع كل الأطراف.
- المعيار الثالث عشر (الإدارة المالية والتمويل): تتوافر لدى المدرسة الموارد المالية الكافية لاحتياجاتها وللخدمات التي تقدمها، ولديها إدارة مالية جيدة تساعد في تحقيق متطلباتها التعليمية.
- المعيار الرابع عشر (تخطط المدرسة للجودة والتحسين المستمر): من خلال خطة استراتيجية شاملة، تشرك الأطراف المعنية فيها، وتقوم بتطبيقها ومراجعتها وتعديلها بشكل منظم.

ولتدعيم معايير الاعتماد المدرسي يلزم استخدام التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية، وهذا ما سوف يتم من خلال بناء أسس للتصور المقترح، مع إبراز مراحل بنائه، وعوامل ضبطه، ودوره في تدعيم معايير الاعتماد.

تصور مقترح لتدعيم معايير الاعتماد المدرسي
في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية

أسس التصور المقترح في بناء معايير الاعتماد المدرسي	الدور المأمول للإدارة الإلكترونية في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية
المعيار الأول الرسالة والقيم والأهداف	- الابتكارية والاعتماد على المعرفة التكنولوجية كأساس في بناء الرسالة والقيم والأهداف. - إعادة تشكيل الهرم الإداري، وبيان حدود السلطات والمسئوليات والواجبات. - تغيير شكل الإجراءات المدرسية لتتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية.
المعيار الثاني القيادة التربوية الفعالة	- استخدام النظم التكنولوجية في الإدارة التربوية. - اعتماد الإدارة الإلكترونية في تيسير وتسهيل عمل المدرسة.
المعيار الثالث الموارد البشرية	- تدريب الأفراد علي استخدام الآلات الحديثة المعتمدة علي تكنولوجيا المعلومات. - نشر الثقافة التكنولوجية بين العاملين داخل المدرسة والمستفيدين من الخدمات الإلكترونية.
المعيار الرابع عمليات التعليم والتعلم	- إنشاء المعامل والفصول الدراسية والوسائل التربوية الحديثة التي تعتمد علي تكنولوجيا المعلومات. - توفير البيئة المدرسية المتقبلة لما تفرضه مراحل التحول نحو العمل الإلكتروني في عمليات التعليم والتعلم المدرسي.
المعيار الخامس تقويم تعلم الطلاب وتحسين أدائهم	- استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات في الأعمال التعليمية. - تحديد مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب. - تصور مداخل تعلم الطلاب، والتي ينبغي أن تعتمد عليها علميتي التدريس والتعلم من أجل الوصول إلى المستوى المعياري المطلوب.

أسس التصور المقترح في بناء معايير الاعتماد المدرسي	الدور المأمول للإدارة الإلكترونية في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية
المعيار السادس المنهج	- تطوير تدريس المنهج الدراسي بما يتلاءم مع التحول إلى البيئة الإلكترونية. - تطوير المناهج الدراسية ألكترونياً، وباستمرار لضمان أن يتلقى كل طالب تعليماً متطور المستوى وفق احتياجاته التعليمية الفردية.
المعيار السابع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	- اكتشاف المشكلات في هذا المجال والعمل عل إيجاد حلول لها. - توفير الاحتياجات التعليمية المعتمدة علي التكنولوجيا، واللازمة للفئات الخاصة. - تحديد الاحتياجات الخاصة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفيرها.
المعيار الثامن الخدمات الارشادية وشؤون الطلاب	- توفير الأنشطة والبيانات والمعلومات التي تعتمد علي التكنولوجيا. - التركيز على الإجراءات التنفيذية والانجازات. - توفير الخدمات الطلابية التي تساعد في تحقيق النمو في الجوانب المختلفة لدى الطلاب.
المعيار التاسع المرافق والتجهيزات المدرسية	- تقليل التكاليف التي تنفقها المدرسة في الملفات والسجلات الخاصة. - إبراز الفوائد والمزايا التي سوف تجنيها المدرسة من جراء تطبيقها للتقنية الحديثة. - توفير بيئة صحية وآمنة لتعليم الطلاب، وللهيئة التدريسية ولكافة العاملين بمؤسسات التعليم العام السعودية.
المعيار العاشر المكتبة ومصادر التعلم	- إجراء ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بمجال تقنيات المعلومات. - توفير البنى التحتية من وسائط وشبكات وأدوات وتقنيات لإقامة المكتبة ومصادر التعلم.
المعيار الحادي عشر خدمات الصحة والسلامة	- إضافة العمليات اللازمة لتدعيم عملية التحول إلى الأعمال الإلكترونية.

أسس التصور المقترح في بناء معايير الاعتماد المدرسي	الدور المأمول للإدارة الإلكترونية في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية
	- وضع قوانين وتشريعات لخدمات الصحة والسلامة أثناء استخدامات الإدارة الإلكترونية.
المعيار الثاني عشر التعامل مع الطلاب والمجتمع المحلي	- القضاء على التعامل الورقي من خلال تخزين وحفظ المعلومات المتعلقة بها في أجهزة يتم استدعاؤها في الوقت المطلوب. - الحصول على دعم القطاع الخاص لإدخال الأجهزة التكنولوجية أو المشاركة في بعضها. - تأسيس وعي اجتماعي تقني في هذا المجال.
المعيار الثالث عشر الإدارة المالية والتمويل	- إعادة هندسة الهياكل والعمليات والإجراءات للإدارات والأقسام في المدارس. - البنية التحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة، وإنشاء المواقع، وربط الشبكات.
المعيار الرابع عشر التخطيط المدرسي للجودة والتحسين المستمر	- إزالة الحواجز والقيود الجغرافية من خلال التواصل ونقل الخبرات. - استقطاب أفضل الخريجين المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات. - التخطيط المالي الرشيد، ورصد المخصصات الكافية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يتقدم الباحث بعدد من التوصيات وهي:

1. التخطيط الجيد لتوفير المتطلبات المادية والبشرية من أجل التطبيق الفعال للإدارة الإلكترونية في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام السعودية.

2. تكثيف البرامج التدريبية وورش العمل لأعضاء المجتمع المدرسي في المجال الإلكتروني وذلك من أجل اكتساب القدرة لممارسة التطبيقات المعاصرة للإلكترونية في تدعيم معايير الاعتماد المدرسي بمؤسسات التعليم العام بلا معوقات فنية.
3. ضرورة الاهتمام بالتسويق الجيد لاستخدام التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية للتعريف بفوائدها ومميزاتها وبالخدمات التي تقدمها في مجال تدعيم معايير الاعتماد المدرسي، ويتم هذا الأمر من خلال المنشورات والمحاضرات التوعوية أفراد المجتمع المدرسي.

المراجع:

1. الباز، علي السيد، (2003 م). دور الأنظمة والتشريعات في تطبيق الحكومة الإلكترونية مؤتمر الحكومة الإلكترونية: الواقع والتحديات، سلطنة عمان.
2. باكير، علي حسين، (2006م). المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة آراء حول الخليج، ع 23، مركز أبحاث الخليج، دبي.
3. بكري، سعد علي الحاج، (2002م). المعلوماتية في خطط التنمية السعودية، مجلة الفيصل، ع309، دار الفيصل، الرياض.
4. التكريتي، والعلاق، (2002 م). الأعمال الالكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
5. حجازي، عبد الفتاح بيومي، (2004م). النظام القانوني لحماية الحكومية الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
6. حجي، أحمد إسماعيل، (1430هـ). إدارة المدرسة وإدارة الصف التخطيط الاستراتيجي لضمان الجودة والاعتماد. القاهرة، دار الفكر العربي.
7. حسين، سلامة عبدالعظيم، (2006م). الإدارة المدرسية والصفية المتميزة الطريق إلى الفعالية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. حسين، سلامة عبد العظيم، (1426هـ). ضمان الجودة والاعتماد في التعليم. الرياض: دار الخريجي.
9. خضر، أحمد إبراهيم، (2014م / 1435 هـ). تصور مقترح لتفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية في وضع خطط التنمية. رسالة ماجستير بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة أسيوط.

10. الخطيب، محمد شحات، (2003م). الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم. الرياض: دار الخريجي.
11. داركر، بيتر، (1999م). تحديات الإدارة في القرن الحادي والعشرين، خلاصة الشركة العربية للإعلام العلمي، ع159، القاهرة.
12. داوود، عبد العزيز أحمد، (2011م). إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم. القاهرة. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
13. إدريس، ثابت عبد الرحمن، (2005م). نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
14. زيتون، عبد الحميد، (2004م). تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات القاهرة: عالم الكتب.
15. السالمي، علاء عبد الرازق، (2003م). نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
16. سعادة، جودت والسرطاوي، عادل، (2007م). استخدام الحاسوب والانترنت في ميادين التربية والتعليم، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17. شريف، شريف محمد، (2011م). متطلبات تفعيل جهود الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في واقع مؤسسات التعليم قبل الجامعي. مجلة الثقافة والتنمية، الصادرة عن أكاديمية البحث العلمي بمصر، جمعية الثقافة من أجل التنمية. العدد 48 ص ص 125 - 190.
18. الشهري، عبدالله مرعي، (1433هـ). واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الممارسات الإشراقية: دراسة ميدانية في منطقة عسير التعليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، أبها: جامعة الملك خالد.
19. الشهري، محمد هادي، (1434هـ). إمكانية تطبيق الاعتماد الأكاديمي على المدارس التابعة لمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم من وجهة نظر مديري المدارس في منطقة مكة المكرمة. قسم الادارة والتخطيط، كلية التربية جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

20. صائغ، عبد الرحمن أحمد، (2007م). الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة في المؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية مع إشارة خاصة للتجربة السعودية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني للجودة والاعتماد الأكاديمي. مصر. شرم الشيخ.
21. الصيرفي، محمد، (2006م). الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
22. عاشور، نيللي السيد، (2013م). الجودة والاعتماد الاكاديمي في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. الرياض: دار الزهراء.
23. العريشي، محمد بن سعيد، (2008م). إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة "بنين"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
24. عزمي، نبيل جاد، (2008 م). تكنولوجيا التعليم الإلكتروني. القاهرة: دار الفكر العربي.
25. العمري، سعيد بن معلا، (2003م). المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية دراسة مسحية على الموانئ العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة جامعة أم القرى.
26. الغامدي، حمدان أحمد؛ عبد الجواد، نور الدين محمد، (2010م). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الرشد.
27. غنيم، أحمد محمد (2004م). الإدارة الإلكترونية: آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، القاهرة.
28. فان دالين، ديوبولد، (2007م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
29. متولي، نبيل عبدالخالق، (2004م). تجديد منظومة التعليم الثانوي في ضوء مفهوم التعليم الإلكتروني "تصور مقترح"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع 44، يناير 2004، (ص ص 115-160). مصر: جامعة الزقازيق.
30. محجوب، بسمان فيصل، (2003م). الدور القيادي لعمداء الكليات في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
31. مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، (2011م). النموذج التنظيمي للاعتماد المدرسي. الرياض.

32. الملحم، ناصر عبدالعزيز، (1428هـ). الاعتماد الاكاديمي لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية "أنموذج مقترح". قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود: الرياض.
33. النبوي، أمين محمد، (2007م). الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. القاهرة. الدار المصرية اللبنانية.
34. نجم، نجم عبود، (2008م). الاستراتيجية والوظائف والمجالات: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
35. النمر، سعود محمد، وآخرون، (2006م). الإدارة العامة، الأسس والوظائف، مطابع الفرزدق التجارية، ط6، الرياض.
36. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، (2011م). وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي. القاهرة: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
37. الهادي، محمد محمد، (2005م). التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
38. ياسين، سعد غالب، (2005م). الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربي، معهد الإدارة العامة، الرياض.
39. Brown, et.al., (2005). Professional development and management training needs for heads of department in UK secondary school. Journal of Educational Administration. Vole: 1, P. 31-43.
40. Commission of the European Communities, (2001). Communication from the Commission to the Council and the European Parliament. The e-Learning Action Plan. Designing tomorrow's education, Brussels.
41. Draft, T., (2000):Management For Worth The Dryolen press, Keenyatta University, New South Wales.
42. Goldsmith, J, & Clock, K. (2002). The End Of Management and The Rise of Organizational Democracy, Jossey-Bass, A Wiley Company, USA.
43. Kendra, S, (2009). School Quality Assessment and Accreditation. Delhi, India: Central Board of Secondary Education.

44. Malama, et.al. (2001). Quality Of Electricity Supply: Initial Benchmarking On Acyual Levels, Standards And Regulatory Strategies. Council of European Energy Regulators, Working Group on Quality of Electricity Supply.
45. National Association Of Early Childhood Teacher Educators. (2008). The Position Statement On Early Childhood Certification For TEACHERS OF CHILDREN YEARS OLD AND YOUNGER IN PUBLIC School Settings.
46. Parker, R. M. & Kindi.g. (2006). Beyond the Institute of Medicine Health Literacy Report Are the Recommendations Being Taken Seriously? J GEN INTERN MED, 21, pp. 891–892.
47. Perna, D.M. & Davis, J. R. (2007). Aligning Standards and Curriculum for Classroom Success. New York, Sage Publications.
48. Sadlier, W. H. (2010). Improving Student Learning: A Self Study Process for Catholic Elementary Schools. Western Catholic Educational Association.
49. Skeens, L A. (2000). An Exploratory Study Of The Relationships Between And Among Certain Group Inputs, Processes, And Outcomes Of Selected Performance-Based Accreditation School Improvement Committees. Doctor of Education. Indiana University.
50. Wood, C. (2011). Impact Of The Nova Scotia School Accreditation Program On Teaching And Student Learning: An Initial Study. Canadian Journal of Educational Administration and Policy, Iss. 124, pp. 1-33.